التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 134 - الأرض الموات تملك بالإحياء والتحجير، وأما غير الموات فلا تملك إلا بسبب شرعي كالإرث والشراء والإقطاع.

المادة 135 - يمنع تأجير الأرض للزراعة مطلقاً سواء أكانت خراجية أم عشرية، كما تمنع المزارعة، أما المساقاة فجائزة مطلقاً.

إقرأ في هذا العدد

- زيارة جيفري ساكس إلى أوزبيكستان ...
-زيارة نتنياهو لأمريكا أسبابها ونتائجها
-مؤتمر الناتو في أنقرة ودور تركيا فيه
-عقيدة التوحيد وأثرها في حياة المسلمين
-الصلح مع يهود حرام شرعاً وخطر سياسياً

الأحد 26 صفر 1448هـ | الموافق لـ 9 أوت 2026 م | العدد 603 | الثمن 1000 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

حين نبحث عن السيادة بعقلية التابع

لا زالت مسألة مشروعية سلطة قيس سعيد تطرح بقوة في ميزان المعادلات السياسية التونسية. فبين من أقر له بسلطته بحكم الأمر الواقع، وبات حديثه عن مرحلة ما بعد قيس سعيد، سواء أكان استنفد عهدته بانتهاء الدورة الانتخابية الحالية، او استقطع دورة أخرى، على تأويل أن دستور 2022 يبيح له الترشح لدورة رئاسية أخرى مدتها خمس سنوات في انتخابات عام 2029، باعتبار أن فترته الرئاسية الأولى التي بدأت إثر انتخابات أكتوبر 2024 تحسب كأول عهدة له. وبين معارضة متنامية تنكر عليه استبداده بالسلط الثلاث وفرض هيمنته على مؤسسات البلاد وإداراتها، ومنظمات تستثمر في تداعيات فشل سلطته اقتصاديا واجتماعيا، وخنقها للفضاء العام، مما جعل افتراض تأزم سلطة سعيد وانفجار أوضاعها منذر بزوالها، وأن إسقاطها يتطلب تصعيداً نضالياً شاملاً ووحدة صف المناهضين لمسار 25 جويلية.

إلا أن هذا الطرف أو ذاك سيظل غير قادر في الوقت الحالي، أو غدا على التأثير بجدية في سلطة الرئيس قيس سعيد، أو أي سلطة تقوم مقامه. واستحالة التأثير فيها لا يعود إلى ما يقال عن "التشتت الأيديولوجي"، أو الضربات القضائية والأمنية التي استهدفت أبرز قيادات المعارضة، أو إلى إحكام السطوة الرئاسية على مفاصل الدولة بموجب دستور 2022، رغم تردي الوضع المعيشي الذي يلامس حدود الكارثة.

بل يعود ذلك إلى المقاربات التي تعتمدها الأوساط السياسية والثقافية، في تعاطيها مع مشروعية سلطة قيس سعيد، قبلت بها أو ناقضتها، والت ظلت حبيسة إجراءات قانونية، وإلى النواحي الشكلية كحساب نسبة من صوت لقيس سعيد ممن لهم أحقية الانتخاب، أو بالاطمئنان إلى تدني نسبة المؤيدين له، دون الغوص في جوهر موضوع ثورة الناس على أصل النظام، أو إيلاء مسألة انفضاض قطاع متعاظم من الشارع من حول الوسط السياسي، حكما ومعارضة، وتحميله مسؤولية الأزمات السابقة، الأهمية المطلوبة، حتى أن الرأي العام بات لا يرى في المعارضة الحالية بديلا مقنعاً رغم تدهور الأوضاع الاقتصادية.

لا زال "قادة الفكر السياسي" في بلادنا والمتصدرين اليوم للتأثير في الرأي العام بما تبيحه لهم المنظومة السياسية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، أسرى الفكر السياسي الذي أرساه مفكرو الهيمنة الغربية، والذي أثر من خلاله المفكرون الغربيون بعمق في تحول مجتمعاتهم من خلال تحطيم أفكار سلطة الكهنوت المطلقة، بما أثر في مسارات الفكر النقدي، والسياسي، والاجتماعي في تونس. حيث لا زال فوكو، وكانط، وماركس، ونيتشه، وديكارت، وغرامشي، وغيرهم... هم المراجع التي تفرض نظرتهم للحياة،غصبا على وعي الناس في بلادنا الإسلامية رغم التناقض الصارخ مع كهنوت الحياة الأوروبية مع عقلانية مبدإ الإسلام، وسلامة فطرة معالجاته. ولم توقظهم من انضباعهم هذا، جملة التحولات الفكرية التي فرضتها محاولة تثبيت الهيمنة الاستعمارية بعد انتفاضة الشعوب في نواحي العالم، والتي يمثلها اليوم أبرز مفكريهم، كالمنظر الاجتماعي هابرماس، والفيلسوف الأمريكي ريتشارد بيرنشتاين،

التتمة في الصفحة الثانية

الفوسفاط في تونس:
حين تتحول الثروة إلى أزمة، فما الحل؟

توقفت يوم الثلاثاء 4 أوت 2026 عمليات الإنتاج بعدد من مواقع إنتاج الفوسفات بكل من المتلوي وأم العرائس والرديف ، وذلك على خلفية تحركات احتجاجية نفذها عمال وإطارات شركات البيئة، في تصعيد جديد للمطالبة بتسوية عدد من المطالب المهنية والاجتماعية.

ودخل عدد من المحتجين في إضراب عن الطعام، مؤكدين تمسكهم بمواصلة تحركاتهم إلى حين الاستجابة لمطالبهم، وفي مقدمتها صرف الأجور وتمكينهم من المفعول الرجعي للزيادة في الأجور. كما طالب المحتجون بإعادة تفعيل النشاط الفعلي لشركات البيئة والغراسة والبستنة، إلى جانب فتح ملفات الفساد داخل هذه الشركات ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته، مع التأكيد على ضرورة اعتماد الشفافية في معالجة هذه الملفات. ويأتي هذا التحرك الاحتجاجي في وقت يواجه فيه قطاع الفوسفات تحديات متواصلة، وسط دعوات إلى إيجاد حلول عاجلة تضمن عودة الإنتاج واستمراريته، والاستجابة للمطالب الاجتماعية للعاملين في شركات البيئة.

لحظة الانكشاف والاعتراف بحقيقة الأزمة

لم يكن توقف إنتاج الفوسفات مجرد فصل جديد من فصول الاحتجاجات التي رافقت هذا القطاع منذ أكثر من عقد. فالحدث جاء في لحظة شديدة الدلالة: أيام قليلة فقط بعد أن عرضت شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم واقع القطاع، معترفة بأن الأزمة لم تعد أزمة ظرفية، بل أزمة مالية وهيكلية تمس قدرة هذا القطاع الحيوي على القيام بدوره الاقتصادي.

وهنا يفرض السؤال نفسه بقوة: هل أزمة الفوسفات في تونس هي أزمة أجور؟ أم أزمة إنتاج؟ أم أنها في جوهرها أزمة رؤية واستراتيجية، أي أزمة نظام سياسي لم يعد قادرًا على إدارة ثروة بهذا الحجم؟

قد يكون الاحتجاج الأخير مرتبطًا بمطالب اجتماعية مشروعة، وقد تكون الأجور جزءًا من المشهد، لكن اختزال أزمة الفوسفات في الجانب الاجتماعي يشبه معالجة ارتفاع حرارة المريض دون البحث عن سبب المرض. لأن الأجور ليست أصل الأزمة، بل إحدى نتائجها.

لقد كشفت المعطيات الرسمية أن شركة فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي التونسي يواجهان شبكة معقدة من الاختلالات: ضعف السيولة، تراكم الديون، تقادم التجهيزات، هشاشة منظومة النقل، نقص المياه الصناعية، استنزاف الموارد المائية، تراجع نسق التحويل، ارتفاع كلفة الأعطال، وأعباء اجتماعية أصبحت تثقل كاهل المؤسسات. وهذا يعني أن تونس لا تواجه مشكلة عمال يطالبون بأجورهم فقط، بل تواجه سؤالًا أكبر: كيف يمكن لبلد يملك ثروة استراتيجية أن يعجز عن تحويلها إلى قوة اقتصادية مستقرة؟

من ثروة عالمية إلى إنتاج متعثر

تمتلك تونس احتياطيات كبيرة من الفوسفات، وكانت لعقود من أكبر المنتجين والمصدرين عالميًا. بل كانت في بعض الفترات ضمن أكبر خمسة منتجين في العالم، وكان القطاع مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة، ليس فقط من خلال بيع الخام، بل عبر الصناعات الكيميائية المرتبطة به.

فقبل الثورة، بلغ الإنتاج في بعض السنوات قرابة 8 ملايين طن سنويًا. لكن بعد أكثر من عقد، أصبح الإنتاج بعيدًا عن تلك المستويات. فالمعطيات المقدمة رسميًا تشير إلى أن إنتاج سنة 2026 يُنتظر أن يكون في حدود 4.5 ملايين طن فقط، مع هدف بلوغ 5 ملايين طن سنة 2028، ثم 9.4 ملايين طن في أفق 2035 باستثمارات تقدر بـ2.7 مليار دينار.

وهنا تظهر المفارقة الكبرى: كيف انتقلنا من الحديث عن إنتاج 14 مليون طن في أفق 2030 ضمن بعض المخططات السابقة، إلى هدف أقل من ذلك بكثير بعد سنوات، مع تمديد الأجل إلى 2035؟ هل يعني ذلك أن التقديرات السابقة كانت مبالغًا فيها؟ أم أن الواقع كشف غياب تصور موحد لمستقبل القطاع؟

في الحالتين، المشكلة ليست في الأرقام وحدها، بل في غياب رؤية استراتيجية مستقرة تجعل الأهداف قابلة للتحقيق.

التتمة في الصفحة الثانية

اتفاقية مكة للدفاع المشترك: هندسة الردع
بين الشراكة المستقلة والهيمنة الأمريكية

اتفاقية مكة للدفاع المشترك هي معاهدة دفاع جماعي ثلاثية تم توقيعها في 7 أوت (أغسطس) 2026 في قصر الصفا بمكة المكرمة. تجمع الاتفاقية ثلاثاً من أكبر القوى العسكرية في العالم الإسلامي: المملكة العربية السعودية، وجمهورية تركيا، وجمهورية باكستان الإسلامية.

وقع الاتفاقية كل من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف.

جوهر الاتفاقية: ردع جماعي وتكامل استراتيجي

اتفاقية الدفاع المشترك تنص صراحة على أن "أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث يُعد هجوماً عليها جميعاً"، استناداً إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تكفل حق الدفاع الشرعي عن النفس، كما تجمع الاتفاقية ثلاثة عناصر قوة متكاملة:

- المملكة العربية السعودية: التمويل والعمق المالي والروحي (مهبط الوحي).
- تركيا: التكنولوجيا العسكرية المتطورة (المسيرات، الدفاع الجوي، المقاتلة KAAN)
وثاني أكبر جيش في الناتو.
- باكستان: القوة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي والخبرة الميدانية والردعية.

وضعت الاتفاقية جدولاً زمنياً تنفيذياً يمتد لخمس سنوات:
- المرحلة العاجلة (30 يوماً): تفعيل الخط الساخن وربط الدفاع الجوي وتبادل التحذيرات المبكرة.
- المرحلة المتوسطة (6 أشهر): إنشاء الأمانة العامة في الرياض، وتشكيل قوة بحرية مشتركة ("درع الممرات")، وإطلاق مناورات "مكة 1".
- المرحلة الاستراتيجية (سنتان إلى 5 سنوات): الاكتفاء الصناعي والتكامل الدفاعي الكامل.

تركز مشاريع الاتفاقية على دمج المال السعودي مع التكنولوجيا التركية والخبرة الباكستانية في مجالات عدة: مسيرات الجيل الجديد، الدفاع الجوي المدمج (منظومات حصان وسيبر)، الأمن البحري (مشروع MILGEM)، الحرب الإلكترونية والأمن السيبراني، والذخائر الذكية والصواريخ الموجهة.

صُمم الهيكل التنظيمي ليكون نواة صلبة مرنة تسمح بالنمو التدريجي دون البيروقراطية. وتطرح مصر كمرشح أبرز لقيادة ملف أمن البحر الأحمر، وقطر والإمارات كمرشحين للمشاركة في التمويل والتصنيع المشترك، مع إمكانية الانضمام عبر "بروتوكولات قطاعية" تسمح للدول الجديدة بالانخراط في ملفات محددة (كالأمن البحري أو التصنيع العسكري) دون الالتزام الكامل ببند الردع الجماعي الشامل.

مواقف القوى الدولية بين الترحيب الحذر والتوجس الاستراتيجي

ترحب روسيا بالمبادرة مع مراقبة دقيقة لئلا تتحول إلى تصعيد يهدد طهران، وتفضل صيغاً أمنية شاملة. وصف نائب رئيس جمعية الدبلوماسيين الروس الاتفاقية بأنها...

التتمة في الصفحة لثالثة

خبر و تعليق

"مسكن لكلّ تونسي.. من الكراء الى التمليك" حقيقة أم خيال

الخبر:إجراءات التسجيل للانتفاع بمساكن ضمن مشروع "الكراء الممّلك"

قال وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير شؤون وزارة الصناعة والمناجم والطاقة صلاح الزواري ، خلال إعطاء شارة انطلاق مشروع السكن المملك بعدد من الولايات ، ان هذه المشاريع ستستفيد من دعم حكومي للتحكم في كلفتها، عبر توفير أراضي الدولة بالدينار الرمزي وتمويلها من خلال صندوق خاص بنسبة فائدة صفر بالمائة.

وأوضح الزواري أن هذه الآلية تهدف إلى تقليص الأعباء المالية على المستفيدين وتسهيل امتلاكهم لمساكنهم، مشيرًا إلى إعداد منصة رقمية للتسجيل ومعالجة الملفات واختيار المستفيدين آليًا عند بلوغ المشاريع نسبة إنجاز ٨٠ بالمائة، مع ضمان حق الطعن والاعتراض.

وتعتمد صيغة السكن المملك على تمكين الأجراء من القطاعين العمومي والخاص من الانتفاع بمساكن ودفع ثمنها على أقساط شهرية ميسّرة، على أن تعاد الأموال المستخلصة إلى صندوق التمويل لإنجاز مشاريع سكنية جديدة.

التعليق:

نظراً لارتفاع أسعار العقارات وصعوبة التمويل البنكي، تتجه الأنظار في تونس مجدداً نحو آلية "الكراء الممّلك" كحلّ حكومي محتمل لأزمة السكن التي تؤرق الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

تعريف الآلية: هي عقد يجمع بين الإيجار والبيع، إذ يدفع المستأجر أقساطاً شهرية يُحتسب جزء منها ضمن ثمن الشراء، ليصبح مالكاً رسمياً للعقار بعد انقضاء المدة المتفق عليها. وتشرف على تنفيذ هذه المساكن مؤسسات حكومية مثل "السنيت" و"سبرولس".

الخلفية والتجديد: اعتمدت تونس هذه الآلية منذ سبعينيات القرن الماضي، وتحديداً منذ تحول شركة سبرولس إليها عام 1989. واليوم، تعيد وزارة التجهيز والإسكان إحياءها لمواجهة غلاء العقارات وتوفير السكن اللائق.

أزمة السكن في تونس : حين تتخلّى الدولة عن المواطن لصالح رأس المال المالي والعقاري

تكمن الأزمة في ارتفاع الأسعار وضيق القدرة الشرائية، حيث يفتقر نحو 30٪ من التونسيين للملكية السكنية. فمنذ التسعينيات، تخلت الدولة تدريجياً عن دورها المركزي تحت ضغط الإصلاحات النيوليبرالية، وفتحت المجال أمام المطورين والبنوك. أدى ذلك إلى تفكيك برامج الدعم الاجتماعي، وتزايد المضاربات، وارتفاع غير مسبوق في الأسعار. وتحولت البنوك إلى الممول الرئيسي عبر قروض بفوائد مرتفعة، جعلت التملك حلماً مؤجلاً لعقود من الديون. يشير المعهد الوطني للإحصاء إلى أن أكثر من 60٪ من قروض الأفراد ثمنح لتمويل السكن، وهو ما يكشف أن انسحاب الدولة لم يكن غيابا بل إعادة توجيه للتدخل لصالح رأس المال المالي والعقاري.

التتمة في الصفحة الرابعة

زيارة جيفري ساكس إلى أوزبيكستان

مؤشر على أهمية آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي

جاءت زيارة الخبير الاقتصادي العالمي والأستاذ في جامعة كولومبيا رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، جيفري ساكس، إلى أوزبيكستان في تموز/يوليو 2026 ضمن جولة تاريخية على طريق الحرير. وتركزت الزيارة على تعزيز التعاون الإقليمي ودعم التنمية المستدامة. وعقد جيفري ساكس اجتماعات في طشقند مع ممثلين عن معهد الدراسات الاقتصادية الكلية والإقليمية (IMRS)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ومجلس الشيوخ الأوزبيكي.

الراية: إن زيارة جيفري ساكسإلى أوزبيكستان ليست مجرد جولة لعالم، بل هي مؤشر على تزايد أهمية آسيا الوسطى في النظام الاقتصادي العالمي.

ويمكن لأوزبيكستان الاستفادة من هذه العملية بشكل فعال؛ فالتعاون الدولي القائم على العلم والتكنولوجيا والاستثمار و المنفعة المتبادلة يمكن أن يفتح آفاقاً للتنمية في البلاد.

ولكن مع الفرص تأتي المسؤولية أيضاً. فكل مستثمر غربي لا يريد رخاء الشعب الأوزبيكي، بل يريد زيادة ثروته الخاصة. لأن الدول عبر التاريخ لم تقع تحت التأثير بالسلاح فحسب، بل ومن خلال التبعية الاقتصادية أيضاً. وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن إجمالي دين أوزبيكستان في نهايةعام 2025 بلغ حوالي 46.85 مليار دولار.

إن الفرق بين الاقتصادالغربي ومعيار العدالة الإسلامية كالفرق بين الأرض والسماء. فالرأسمالية طوال تاريخهالم تطور أي دولة أجنبية، بل جعلتها تابعة لها اقتصادياً وسياسياً.

أما في الرؤية الاقتصاديةالإسلامية، فالمسألة لا تكمن في زيادة الثروة فحسب، بل ترتبط أساساً بكيفية كسب هذه الثروة وطريقة توزيعها في المجتمع. فالمال في الإسلام ليس ملكاً مطلقاً للإنسان يتصرف فيه بهواه، بل هو أمانة استخلفه الله فيها قال تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾.

وبناءً على هذا الاعتبار، لا يُقاس التقدم الاقتصادي بغنى فئة معينة فحسب، بل بتحقيق العدالة والرخاء في المجتمع ككل. كما تُعد حلّية رأس المال، وعدم إلحاق الضرر بأحد، وخدمة مصلحة المجتمع من الأمور الجوهرية في الإسلام.

جريدة الراية (حزب التحرير)

زيارة نتنياهو لأمريكا

أسبابها ونتائجها

قام رئيس وزراء كيان يهود نتنياهو بزيارة أمريكا يوم 2026/7/27للمشاركة في جنازة السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام الذي كان يعتبر من أشد المؤيدين لكيان يهود وجرائمه. وفي اليوم التالي اجتمع مع رئيسها ترامب، وهو الاجتماع الثامن منذ استلامه حكم أمريكا مطلع عام 2025، حيث تجمعهما علاقات شريرة وثيقة.

وقد نال نتنياهو الدعم منه ومن حزبه الجمهوري المنافس للحزب الديمقراطي، وإن كان الحزبان يتنافسان في دعم كيان يهود بلا حدود، لكونه قاعدة أمريكا المتقدمة في قلب البلاد الإسلامية وكلبها المسعور لحراسة مصالحها في المنطقة.

ولذلك قام رئيسها السابق الديمقراطي بايدن بزيارة كيان يهود يوم 2023/10/18 لدعمه في عدوانه على غزة وقال "لو لم تكن هناك إسرائيل لعملنا على إقامتها".

إن قادة يهود يدركون أهداف أمريكا، ولكنهم يعملون على استغلال دعمها لتعزيز كيانهم وتوسيعه للسيطرة على المنطقة، وإقامة (إسرائيل الكبرى)، ومنع إقامة الخلافة التي بوجودها لا وجود لكيانهم، حتى يستغنوا عن دعم أمريكا وينالوا استقلالهم، وقد عبر نتنياهو عن ذلك بتصريحات عديدة في مناسبات مختلفة.

وحاول نتنياهو استغلال ثقة ترامب به وعلاقته معه، وأراد أن يظهر كأنه يتدخل في سياسة أمريكا أو يؤثر على رئيسها، وقد وبخه ترامب مرة لموقفه ضد تركيا ورئيسها أردوغان في موضوع سوريا، فقال له "إني أحب أردوغان وهو يحبني، ولقد عمل لنا في سوريا ما لم يستطع أحد عمله". ووبخه مرة أخرى عندما طلب عدم بيع تركيا طائرات إف 35 وقال له: "لن يملي عليّ أحد ما أبيعه و لمن". ووبخه علناً في مؤتمر صحفي مع أمير قطر في فرنسا يوم 2026/6/16 فقال: "إنه أخبر إسرائيل أن هجومها على بيروت لا يروق له، وأن على نتنياهو الآن أن يكون أكثر مسؤولية تجاه لبنان. من دون أمريكا لم تكن إسرائيل موجودة، ومن دوني لم تكن إسرائيل موجودة". ونقل موقع أكسيوس الأمريكي عن مصدرين أمريكيين يوم 2026/6/1 قول ترامب لنتنياهو: "أنا من ينقذك، لولاي لكنت في السجن، أنت مجنون، والجميع يكرهك الآن، ويكره إسرائيل بسبب ذلك".

ومن هنا يفهمأن ترامب ساخط على نتنياهو، لأنه لا يتحمل أن يظهر عليه أحد، أو يرد له كلمة، ودائما يجعل نفسه أعلى من الآخرين، وأنه يملي عليهم، ولا أحد يملي عليه، وإلا فإنه يحطمه ولوكان من المقربين.

وتذكر مصادر يهودية وأمريكية أن نتنياهو ألح منذ شهرين حتى يلتقي ترامب وترامب يرفض، إلى أن جاءت فرصة هلاك داعم الإجرام غراهام.

فذكرت صحيفة معاريف العبرية يوم 2026/7/31 أن "زيارة نتنياهو لأمريكا كانت خالية من مظاهر الحفاوة المعتادة، ولم يستقبله أحد في المطار، ولم تفرشله السجادة الحمراء، وغابت الكاميرات والصحفيون والمؤتمر الصحفي والتقاط الصور. ودخل البيت الأبيض كاللص في الليل وخرج من البيت الخلفي. ولم يجتمع معه على انفراد، بل بوجود مسؤولين آخرين ومنهم المنتقدون لنتنياهو. وإنه تعرض لإهانة في واشنطن غير مسبوقة حتى في أحلك أيامه على عهد أوباما. وقد تراجع التنسيق بينهما في ظل خلافات مرتبطة بملفات غزة ولبنان وإيران. وإن فرصا أتيحت لترامب لإظهاره نتنياهو في موقع ضعيف، ولم يفوّت ترامب أيا منها".

كل ذلك كافٍ لتقييم حجم نتنياهو الحقير لدى أمريكا، وحجم كيانه الوضيع لديها، وكم تأثيرهما ضئيل على حكامها. فأمريكا لا تعرف إلا مصالحها وهيمنتها، فلا تأثير ليهود ولا لغير يهود إلا بما يوافق أهدافها الاستعمارية. فلا يحكمها يهود ولا غيرهم، وإنما يحكمها أصحاب رؤوس الأموال بواسطة شخص ينصبونه رئيسا، ويجعلون الشعب ينتخبه، ليقال إن الرئيس انتخبه الشعب، فيغطوا على حقيقة من يحكم أمريكا، ويخدعوا الناس أنها بلد ديمقراطي حر.

وكانوا يخدعون بسطاء المسلمين أن اليهود يهيمنون على القرار في أمريكا، ولكن ترامب كشف حقيقة يهود و أنهم لا شيء، سوى أنهم أداة لسياستها الاستعمارية المتوحشة. علما أن أمريكا قبل أن تطبق هذه السياسة في البلاد الإسلامية، طبقتها ضد سكانها الأصليين، فقتلوا منهم عشرات الملايين، وصادروا أراضيهم، وضد شعوب بلدان أمريكا الجنوبية، وفنزويلا وبنما مثلان حيان، واحتلت 55٪ من المكسيك، وطبقتها في كوريا و فيتنام، ولم يكن هناك حديث عن يهود وتأثيرهم.

إن نتنياهو وإن كان يذهب إلى أمريكا مسعّرا للحرب ضد إيران، ولا يريد توقيع اتفاق بينهما، ويعلن ذلك ولا يخفيه، ويريد إسقاط نظامها، والإتيان بنظام لا يهدد كيانه ولا يتفوق عليه ويطبع معه، ويشجع المعارضة ويتصل بها، وقد دعا ابن الشاه لزيارة كيانه عام 2023 ولينسق مع مسؤوليه الأمنيين للعمل ضد النظام الإيراني وليوصله إلى الحكم ويعيد العلاقات مع كيانهم كما كانت على عهد أبيه، ولكن حجم نتنياهو يبقى حقيرا.

يظهر أن نتنياهو ذهب هذه المرة لغرض آخر، وهو محاولة إصلاح ذات البين مع ترامب، ولينال دعمه مجددا، وهو على وشك خوض انتخابات الكنيست في تشرين الأول القادم، وقد تضعضع وضعه الداخلي بعد توبيخ ترامب له وعدم إظهار الدعم السابق له. ولكن صورة كيان يهود ظهرت على حقيقتها البشعة لدى الكثير من الأمريكيين بسبب المجازر الوحشية التي ارتكبها في غزة وسياسة التجويع وقتل الأطفال والنساء والمرضى والأسرى. حتى إنهم يدّعون أن الحرب على إيران ليست حرب أمريكا بل كيان يهود وأن نتنياهو هو الذي دفع ترامب إليها. وأظهر استطلاع يوم زيارته الأخيرة لأمريكاأن 49% من الأمريكيين، بينهم 23% من ناخبي ترامب، و74% من الديمقراطيين يؤيدون اعتقاله ومحاكمته، ويتهمون كيان يهود بارتكاب الإبادة الجماعية في غزة. وهذه نسبة تظهر لأول مرة في تاريخ أمريكا.

وقد طالبت المتحدثة باسم الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يوم2026/7/29 الدول بالتحرك لحماية أهل فلسطين في الضفة الغربية، وطالبت سابقا بالتحرك عسكريا ضد كيان يهود، وأن ميثاق الأمم المتحدة يعطيها هذا الحق لوقف الإبادة الجماعية في غزة. ولكن حكام المسلمين ليست لديهم أدنى نخوة، بل حاربوا من نادى بالتحرك العسكري، وواصلوا علاقاتهم مع كيان يهود، فهم ونتنياهو سواء، ومشاركون في جرائمه.

إن نتنياهو وكيانه ما كانا ليقوما بما قاما به، لو تحركت دول المنطقة عسكريا. فحكامها شر مكان اوأضل عن سواء السبيل. فلا خلاص إلا بالتخلص منهم ومن أنظمتهم، والإتيان بالمخلصين ليحكّموا شرع الله في يهود.

بقلم أ.أسعد منصور

تتمة :الفوسفات في تونس:

حين تتحول الثروة إلى أزمة، فما الحل؟

هل الاقتراض حل لإنقاذ القطاع؟

من البديهي أن شركة بحجم شركة فوسفات قفصة تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتجديد المعدات وتحسين الإنتاج. وهذا أمر لا خلاف عليه. لكن الحل التقليدي الذي توارثته الحكومات، هو جزء من المشكل.

لقد عرفت تونس خلال العقود الماضية نمطًا متكررًا: كلما تعثرت مؤسسة عمومية، كان الحل الأسهل هو البحث عن تمويل جديد أو قرض جديد. وهذا بدوره جزء من الفساد عندما تستخدم الأموال لتغطية الاختلالات بدل بناء قدرة إنتاجية جديدة.

فالمؤسسة التي تقترض دون أن تعالج أسباب ضعفها قد تجد نفسها بعد سنوات أمام ديون أكبر وأزمة أعمق. ولذلك فإن تسويق القروض الربوية على أنها وسيلة للنهوض لا مجرد تأجيل للانهيار، هو دجل سياسي فوق كونه حرام شرعا.

عندما تضعف المؤسسات من يملأ الفراغ؟

لقد ظلت الثروات الطبيعية الكبرى دائمًا محل تنافس دولي، والفوسفات ليس استثناءً. فهذه المادة ليست مجرد مورد تصدير، بل عنصر استراتيجي مرتبط بالأمن الغذائي العالمي وصناعة الأسمدة. وعندما تضعف دولة في إدارة مواردها، يصبح الباب مفتوحًا أمام أشكال مختلفة من التدخل الخارجي، سواء عبر التمويل أو الشراكات أو عقود الاستثمار. والتجارب الدولية عديدة حيث تحولت الأزمات الاقتصادية إلى مدخل لإعادة تشكيل ملكية القطاعات الاستراتيجية، كما حدث في العراق بعد 2003 عندما دخلت شركات أجنبية عديدة في قطاعات إعادة الإعمار والطاقة، وكما يحدث اليوم في عهد الزيدي. لكن حماية الثروات الطبيعية لا تكون فقط بالخروج من مستنقع الرأسمالية بل ببناء نموذج ذاتي قادر على الإدارة والإنتاج والتطوير من داخل البديل الإسلامي.

البديل: الثروات الطبيعية ملكية عامة وخصخصتها حرام شرعا

لقد جربت كل الحلول ونوقشت كل الطروحات والمعالجات في تونس، ولكن السؤال المطروح هنا: لمصلحة من يتم تجاوز الطروحات الفكرية والفقهية التي قدمت نموذج الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي كتصور مختلف عن الحلول السائدة؟

وفق هذا التصور، فإن الثروات الطبيعية التي لا يستغني عنها المجتمع، مثل النفط والغاز والمعادن الأساسية، لا ينبغي أن تكون مجالًا لاحتكار الأفراد، لأنها ملك للمجتمع كله، وتقوم الدولة بإدارتها باعتبارها نائبة عن الأمة في حفظ هذه الموارد واستثمارها. ولا يعني ذلك بالضرورة أن تتحول الدولة إلى مالك لكل نشاط صناعي أو تجاري، بل يعني أن الموارد الاستراتيجية لا تُترك لمنطق الربح الخاص وحده، وأن عائداتها توجه لتحقيق المصلحة العامة.

وفي هذا الإطار، فإن الفوسفات التونسي، باعتباره ثروة طبيعية، لا ينبغي النظر إليه كمجرد شركة تبحث عن التوازن المالي، بل كجزء من ملكية عامة يجب إدارتها ضمن مشروع اقتصادي محلي طويل المدى، لا يخضع للأجندات الرأسمالية الطامعة والمتربصة بأمننا الغذائي. ويقوم هذا التصور الذي يتفرد به حزب التحرير على فكرة أساسية: أن الدولة لا ينبغي أن تكتفي باستخراج الخام وبيعه، بل عليها بناء القدرة الصناعية والعلمية التي تسمح لها بالتحكم في سلسلة القيمة، من الاستخراج إلى التصنيع والتصدير.

الخلاصة: أزمة الفوسفات هي أزمة اتجاه

إن توقف الإنتاج بسبب احتجاج اجتماعي هو عرض من أعراض مرض أعمق. فالقطاع لا يعاني فقط من نقص الأموال، ولا فقط من مشاكل العمال، بل يعاني من سؤال أكبر: هل لدى تونس رؤية لإدارة ثرواتها الاستراتيجية؟

لقد أثبتت السنوات الماضية أن الفوسفات قادر على أن يكون مصدر قوة، لكنه أثبت أيضًا أن سوء الإدارة وغياب التخطيط يمكن أن يحولا الثروة إلى عبء. فالثروات لا تصنع قوة الدول وحدها، وإنما الطريقة التي تُدار بها هذه الثروات، ولذلك كانت المشكلة الاقتصادية في الإسلام هي كيفية توزيع الثروة لا كيفية جلبها كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي الذي يولد الأزمات عالميا، ولذلك لا سبيل لأمة الإسلام لاستعادة ثرواتها إلا باستعادة سلطان الإسلام وإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

بقلم م.وسام الأطرش

لايزال بالمعتقل بعيدا عن أهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة.

إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين.

تتمة :حين نبحث عن السيادة بعقلية التابع

بأن المعركة اليوم هو صراع حضاري وجودي، وذلك بسعيهم على تجذير الهيمنة الغربية على العالم، من خلال حماية "منجزات عصر التنوير" بالسيطرة الكونية، والتي لم تكتمل بعد، بحسب منظريهم، حماية لحيوية وفاعلية الفضاء الأوروبي والغربي عموما.

فسواء اعترف هذا الطرف بشرعية سلطة قيس سعيد وعمل لما بعدها، خدمة "للصالح العام"، أو عارضها ذاك، ولم يقر بمشروعيتها وسعى لدرء "خطرها" عن البلاد والعباد، فلن يكون الخلاص على يد أحد الطرفين، ما بنيت معالجاتهم على قاعدة دستور وضعيّ، تأسيسا على شرف مزعوم، كون تونس قدّمت إلى العالم الإسلامي أول دستور مكتوب عام 1861. فالمسلمون في تونس وسائر بلاد الإسلام، ينتفضون وتضطرب أحوالهم، من جرّاء حالة عدم الاستقرار في ديارهم بسبب الألم والحيرة وغياب الحلول الواضحة المُرضية، وهم يتشوفون إلى الأمان، وهم يدركون في الآن نفسه أن ضنك عيشهم لن يرفع عنهم إلا بشريعة الله سبحانه وتعالى، لا على أساس النظم والتشريعات الوضعية الظالمة. فهم موقنون بأن استمداد القوانين من القرآن الكريم والسنة النبوية هو الكفيل الحصري بتوفيّر العدل والازدهار والأمن لجميع الناس بغضّ النظر عن أعراقهم وأديانهم. وكانت سلطة المدينة تحكم المسلمين، وتعالج مظالمهم، وتحلّ نزاعاتهم على أساس الإسلام. فلن يحصل الأمن في مجتمع تقوم هويته على الولاء لأرض وحدود، وتستمد قوانينه من تشريعات بشرية معيبة، وتحكمه سلطة تدير شؤون المسلمين على أساس العلمانية التي تفصل دين الله عن الهوية والقانون والدستور. يقول الحق تبارك وتعالى في محكم التنزيل تبكيتا لمن أعرض عن ذكره سبحانه وتعالى: " ﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة النور: 50]

تتمة : اتفاقية مكة للدفاع المشترك:
هندسة الردع بين الشراكة المستقلة والهيمنة الأمريكية

"أحد أهم الأحداث في الشرق الأوسط"، لكنه شدد على ضرورة ألا تكون موجهة ضد أي طرف إقليمي.

وترى بكين في الاتفاقية دليلاً على تراجع الهيمنة الأمريكية، لأسباب: المصالح النفطية، الشراكات الاستراتيجية (CPEC، الحزام والطريق)، والفرصة التكنولوجية لتقديم بدائل عن الفيتو الأمريكي. لكنها تحرص على ألا تؤدي الاتفاقية إلى إفشال وساطتها بين الرياض وطهران، وتواصل دعوتها لوقف العمليات العسكرية. في حين ينظر الأوروبيون بقلق لعضوية تركيا في الناتو وتوقيعها على بند دفاع جماعي يحاكي المادة الخامسة. لكن أنقرة طمأنت بأن الاتفاقية "لا تتعارض مع التزاماتها في الناتو، ولا تمثل بديلاً عنه"، وأن "الشراكات الإقليمية لا تشكل بديلاً عن عضوية الناتو".

يظل القلق قائماً حول الانقسام المحتمل في الناتو، وأمن الطاقة الأوروبي، والتحديات الدستورية. إيران: "اتفاق ورقي لن يجلب الأمن" شنّ النواب الإيرانيون هجوماً واصفين الاتفاقية بأنها "اتفاق ورقي". وقال إبراهيم رضائي: "ينبغي للسعودية أن يدركوا أن الاتفاق الورقي مع تركيا وباكستان لن يجلب لهم الأمن"، وأضاف: "غيروا سياساتكم حتى لا تضطروا للتوسل للآخرين". يعكس الموقف قلقاً استراتيجياً من طوق ثلاثي يضم دولتين تحدّان إيران براً، إضافة للقوة النووية الباكستانية، لكن طهران تحاول تقليل الأثر وامتصاص الصدمة. هذا، ويرى المحللون في واشنطن أن الحلف لا يستهدف استبدال الدور الأمريكي في المنطقة بشكل كامل، بل هو طبقة إضافية من الحماية تعكس قناعة دول المنطقة بأن الاعتماد على الالتزام العسكري الأمريكي وحده لم يعد كافياً. وفي هذا السياق، تتعامل الإدارة مع الاتفاقية بارتياح حذر: فهي ترحب بأي جهد يردع إيران ويحمي الممرات المائية، لكنها تراقب عن كثب مدى استقلالية هذا الحلف واحتمال تحوله إلى قطب جديد يخرج عن المظلة الأمنية الأمريكية.

قراءة واشنطن للاتفاقية: ضمن استراتيجية "شركاء أقوياء ومستقلون.. لكن في قبضة السيطرة"

لم تأتِ اتفاقية مكة للدفاع المشترك كصدفة تاريخية، في مشهد الشرق الأوسط المتأجج بحرب إيران-أمريكا-كيان يهود، بل كنتاج حتمي لتحول جذري في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة. فالإدارة الأمريكية، بقيادة دونالد ترامب، تتبنى منذ مطلع 2026 مفهوماً جديداً للأمن الإقليمي قوامه "الاستقرار المُفوَّض" (Delegated Stability)، وهو نهج يقلص الوجود العسكري المباشر لواشنطن في الشرق الأوسط، ويعتمد بدلاً من ذلك على "الإدارة عن بُعد" (Remote Management) للفوضى الإقليمية، مع إبقاء يد أمريكا على المفاتيح التكنولوجية والمالية والاستخباراتية.

لماذا تحتاج أمريكا إلى شركاء أقوياء؟

إن الاستراتيجية الجديدة تنطلق من إدراك واشنطن أن عبء الدفاع عن المنطقة لم يعد ممكناً بالكامل بعد استنزاف مخزون الصواريخ الدقيقة الأمريكية خلال أشهر الحرب الستة الماضية. لذا، تسعى الإدارة إلى "تقاسم الأعباء" (Burden Sharing)، حيث تدفع واشنطن حلفاءها في الخليج إلى التحول من "مستفيدين أمنيين" إلى "مقدمي أمن في الخطوط الأمامية" (Frontline Security Providers)، يتولون بأنفسهم مهام الدوريات البحرية، والردع الصاروخي، والمسؤوليات الاستراتيجية.

تحالف ثلاثي يضم ثاني أكبر جيش في الناتو (تركيا) ، والقوة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي (باكستان) ، والثقل المالي والروحي (السعودية) ، يمنح المنطقة حزاماً ردعياً مستقلاً يخفف العبء عن القوات الأمريكية، ويوفر درعاً إقليمياً ضد التمدد الإيراني، دون أن تتحمل واشنطن كلفة بشرية أو مالية إضافية.

لكن.. كيف تبقى أمريكا "مسيطرة"؟

ورغم تشجيع واشنطن لاستقلالية حلفائها، فإنها تحرص على إبقاء خيوط السيطرة في يدها عبر ثلاث آليات رئيسية:

1. السيطرة التكنولوجية: تظل أمريكا المورد الأول للتكنولوجيا المتطورة (رقاقات الذكاء الاصطناعي، أنظمة القيادة والسيطرة، المعدات الدفاعية الحساسة). وتستخدم ضوابط التصدير - خاصة على شرائح الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة - كأدوات مساومة لضمان الامتثال وعدم الخروج عن المظلة الأمريكية.

2. السيطرة المالية: يرتبط النظام المالي العالمي بالدولار، وتستطيع واشنطن استخدام العقوبات المالية كسلاح ردع ضد أي تحرك يخرج عن الإرادة الأمريكية.

3. السيطرة الاستخباراتية: تبقى أمريكا الطرف الأكثر اطلاعاً على التحركات الإقليمية، وتستخدم المعلومات الاستخباراتية كأداة نفوذ لضمان بقاء قرارات الحلف متوافقة مع المصالح الأمريكية.

وهذا ما عبرت عنه تصريحات المسؤولين السعوديين، حيث أكد وكيل وزارة الخارجية السعودية للدبلوماسية العامة أن الاتفاقية "لا تمثل أي توجه لبناء محور عسكري أو تكتل طائفي/مذهبي، وهي ليست مرتبطة بمساعٍ نووية أو سباق تسليح، بل ببناء قدراتٍ ذاتية مستدامة". وهذه الرسائل المطمئنة موجهة بوضوح إلى واشنطن، لطمأنتها بأن الحلف لن يتحول إلى كيان خارج عن السيطرة.

البيئة الدولية تغيرت... والفرصة متاحة

الدول اليوم باتت تقتطع الأراضي بالقوة دون خوف ولا ردع، ضمّ روسيا قسما من جورجيا وشبهَ جزيرة القرم وأجزاء من أوكرانيا، واحتلال كيان يهود لأراض سورية ولبنانية، واستيلاء أذربيجانَ على أراض أرمينية، وتركيا على شمال سورياً، والصين على لداخ، والسعودية على أجزاء من اليمن، حتى أمريكا ناقشت ضم كندا وغرينلاند وقناة بنما بالقوة .

كما أن دعم الغرب المطلق لمجزرة كيان يهود في غزة قوّض فاعلية القانون الدولي، وأفقد الغرب شرعيته الخلقية. حيث تُظهر الهزائم الأمريكية في العراق وأفغانستان، وعجز عن فرض تسوية على روسيا في أوكرانيا، وفشل في ايران. ومن هنا تضطر أمريكا بشكل متزايد إلى الاعتماد على القوى الإسلامية الكبرى (مصر وتركيا وباكستان وإندونيسيا) لحماية مصالحها، مما يشير إلى أنها باتت لا ترى نفسها قوة لا غنى عنها، بل ترى هذه الدولَ أدوات لبقائها. فتحالف مكّة العسكري رغم أهميته، لا يبني نظاماً عادلاً ولا حماية للأمّة، في ظل نظام دولي قائم على الاستعمار وتكريس انقسام المسلمين وتبعيتهم للغرب، بل يحتاج المسلمون إلى وحدة سياسية حقيقية ضمن رؤية شرعية، تقوم على أربع قواعد أساسية لا غنى عنها : السيادة للشرع والسلطان للأمة، خليفة واحد للمسلمين وللخليفة حق تبنّي ما يراه من الأحكام الشرعية الاجتهادية، يسنّها موادّ في الدستور وقوانين واجبة الطاعة. وعندها تكون القوة العسكرية درعا للمسلمين وأداة لحمل رسالتهم إلى البشرية وخوض غمار الصراع الدولي والتنافس مع القوى المهيمنة على العالم. عن النبي صلى الله عليه وسلم: إنما الإمام جُنّة يقاتل من ورائه ويُتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجرًا، وإن قال بغيره فإن عليه منه.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

مؤتمر الناتو في أنقرة ودور تركيا فيه

انعقدت القمة السادسة و الثلاثون لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في العاصمة التركية أنقرة يومي 7 و 8جويلية و2026 وتضمّن البيان الختامي للقمة التزامات عدة لتعزيز ما يُسمّى بالقدرات الدفاعية للحلف، ومنها رفع الإنفاق الدفاعي للدول الأعضاء إلى 5٪ من ميزانية الدول الأعضاء في الحلف، ودعا البيان إيران إلى عدم امتلاك سلاح نووي و إلى احترام حرية الملاحة في مضيق هرمز.

وأظهرت تركيا في القمّة إخلاصها للحلف بشكل غير طبيعي، فقال رئيس دائرة الاتصال بالرئاسة التركية برهان الدين دوران: "إن التحرُّكات الدبلوماسية المكثفة ضمن القمة أظهرت مجدداً دور تركيا الفاعل في تعزيز السلام، والأمن والاستقرار الدوليَّين"، وقال: إنّ الرئيس أردوغان والرئيس الأمريكي بحثا تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين، وتعزيز التعاون في الصناعات الدفاعية، والتجارة والأمن، وهيكل الأمن الأوروبي، فضلاً عن التطوُّرات الإقليمية والدولية.

وأعاد ترامب النظر في إعفاء تركيا من العقوبات المفروضة عليها بموجب "قانون مكافحة خصوم تركيا بالعقوبات" (كاتسا) وعودتها إلى برنامج مقاتلات إف-35 إذا تخلّصت من منظومة الدفاع الجوي الروسية إس-400.

وخصّ أردوغان ترامب باستقبال مميز تضمن مشاهد حميمية من الصداقة والاحتفاء تختلف عن استقباله لباقي الزوار.

وأعلنت تركيا عن رفع نفقاتها الدفاعية إلى 5٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2030،وهي التي تمتلك بالفعل ثاني أكبر جيش في حلف الناتو بعد أمريكا، وقال روته رئيس حلف الناتو: "إنّ تركيا دولة مهمة بفضل شركاتها الدفاعية البالغ عددها نحو ثلاثة آلاف شركة دفاعية".

ونقلاً عن بي بي سي فإنّ "تركيا تؤدي دوراً محورياً في البنية العملياتية للناتو من خلال:

1- قواعد إنجرليك وقونية وإرهاج الجوية

2- منشأتي الرادار فيكورجيكوكيسجيك

3- قيادة القوات البرية التابعة للناتو في إزمير

4- مراكز العمليات الجوية المشتركة المنتشرة في عدد من الولايات

5- قاعدة أقصاز البحرية

6 مينائي طاشوجو وإسكندرون اللذين يُستخدمان لأغراض عسكرية عند الضرورة". وخلال الحرب بين أمريكا وكيان يهود على إيران هذا العام فقد اعترضت أنظمة الدفاع التابعة للناتو صواريخ أطلقت من إيران باتجاه تركيا، وهو ما أبرز الأهمية العملية لهذه البنية التحتية ومكانة تركيا ضمن المنظومة الأمنية للحلف.

وسترفع تركيا ميزانية الدفاع المخصصة للحلف لديها من 20 ملياراً هذا العام إلى 70 ملياراً في الأعوام القادمة، وهي بذلك تكون من أكبر دول الحلف في تقديم المساهمات.

إنّ انخراط تركيا في حلف الناتو ومساهماتها الكبيرة فيه يضع علامات استفهام كبيرة حول هويتها الإسلامية وموقفها الحقيقي، فهل تقدم تركيا للبلاد الإسلامية ما تقدمه لحلف الناتو؟

فماذا قدمت تركيا، بصفتها ضامناً

لوقف إطلاق النار، لغزة وأهلها الذين مازالوا يبادون جهاراً نهاراً؟

إن وسائل الإعلام التركية الرسمية تظهر - نظرياً - أن تركيا تدافع عن قضايا المسلمين في غزة التي يُباد أهلها، وترفض احتلال يهود للأراضي العربية في سوريا ولبنان، وتدعم الأويغور الأتراك المسلمين الذين طُمست هويتهم، وتقف إلى جانب سائر بلاد المسلمين الذين تتوالى عليهم النكبات، هذا في الظاهر فقط،لكن في الحقيقة فإنّ وقوف تركيا إلى جانب الشعوب الإسلامية ما هو إلا وهم وكذب، فهي تقف في الواقع مع من تقدم لهم كل ما تملك من مال وسلاح للدفاع عنهم في حلف الناتو، الذي هو عدو حقيقي للإسلام والمسلمين.

فدول الحلف الكبرى كأمريكا وبريطانيا وفرنسا هي دول استعمارية مجرمة غزّت كل بلاد المسلمين بما فيها تركيا و أسقطت خلافتهم ومزّقت بلادهم وشرّدت شعوبهم وزرعت الكيان السرطاني في قلب بلادهم واستنزفت ثرواتهم وأذاقتهم الويلات، ولا تزال، فلماذا تدعم تركيا هذا الحلف الشيطاني اللعين؟

فبدلاً من وقوف تركيا إلى جانب البلاد الإسلامية و التوحد معها في قضاياها المصيرية نجدها تدير ظهرها له اوتقف حارسا أمينا للدفاع عن البوابة الشرقية للغرب الأوروبي الأمريكي الاستعماري المجرم.

ثمّ إنّ حلف الناتو يجب أنْ ينتهي سياسياً لأنّه كان يواجه الاتحاد السوفيتي والشيوعية في القرن العشرين، فلما سقطت المنظومة الشيوعية يفترض أن دوره قد انتهى، ولا داعي لاستمرار وجوده، لكنه اخترع لنفسه عدوا جديدا ألا وهو الإسلام كما قال أمينه العام ويسلي كلارك بعيد سقوط الشيوعية "اتخذنا من الإسلام عدواً للحلف".

فلماذا إذاً تقف تركيا أردوغان مع هذا الحلف المعادي للإسلام و المحارب للمسلمين؟

وما قيمة أن نشجع الحجاب وتلاوة القرآن في المساجد التركية من جهة بينما نتحالف، من جهة أخرى، مع ألدأعداء الإسلام في القضايا الأساسية كالتحالف والدفاع والأمن؟!

فأي منطق هذا؟ وأي إسلام هذا؟ فعلى المرء أن يعرف مع من يتحالف و ضد من!

فعلى السياسيين الأتراك اليوم واجب مراجعة الدولة التركية و محاسبتها على هذه التحالفات القذرة مع أشرس أعداء الإسلام، وعلى كل مسلم واع في تركيا أن يسأل نفسه عن هذا الخلل الاستراتيجي الخطير الذي تسببت به الدولة التركية على مدى أكثر من سبعين عاماً، وأنْ يبحث في كيفية إزالته وكيفية تصحيح المسار.

إنّ إصرار القيادة التركية باستمرار الدفاع

عن أمريكا وبريطانيا و فرنسا وأوروبا - وهي التي تشكّل عصب الحلف - يعني أنها ستقف ضد أي بلد مسلم يشتبك مع أي دولة من هذه الدول أو حتى مع أي دولة غربية، وهو يعني أنّ تركيا قد اتخذت صف أعداء الأمّة عمليا في أي صراع مستقبلي.

فلو تقوم الدولة الإسلامية مثلاً في بلاد الشام أو العراق أو مصر أو جزيرة العرب فستكون تركيا هي عدوها الأول وذلك دفاعاً عن الغرب وأمريكا وأوروبا بوصفها عضواً أساسياً في الحلف.

على تركيا أنْ تغيّر بوصلتها فوراً، وعليها أن تنحاز لقضايا أمّتها الحقيقية، وكفى قيادتها تضليلاً وخداعاً للمسلمين بالزعم أنّ تركيا اليوم هي قبلة المسلمين السياسية، بينما هي في الواقع تعتبر درع أوروبا الحصين أمام أي طوفان إسلامي قادم!

أبو حمزة الخطواني

الصلح مع يهود حرام شرعاً وخطر سياسياً

"نتجنب الصدام مع (إسرائيل) ولامصلحة لنا في ذلك، ونعمل للوصول إلى اتفاق أمني مع (إسرائيل) بمشاركة مجموعة من الدول،وإذا نجح الاتفاق الأمني مع (إسرائيل) فسيمهد لسلام شامل دون التنازل عن أحقية سوريافي الجولان المحتل".

بهذه الكلمات بدأ رئيس سوريا للمرحلة الانتقاليةأحمد الشرع حديثه عن كيف سيكون شكل الصراع مع كيان يهود في المستقبل.

أهم النقاط الواردة في السياق السياسي للتصريح:

تجنب التصعيد العسكري: أكد الشرع أن دمشق لا ترى مصلحة في الانخراط في أي صدام أو مواجهة عسكرية حالية مع كيان يهود، مفضلة معالجة الملفات والتوترات الحدودية عبرالقنوات السياسية والدبلوماسية.

رعاية ودعم دولي: أوضح أن سوريا تسعى لإشراك مجموعة من الدول الإقليمية والدولية المؤثرة في هذه الترتيبات لضمان التوصل إلى اتفاق أمني متوازن ومستدام.

التمسك بالثوابت(الوطنية):شدد على أن التفاهمات الأمنية المقترحة - في حال نجاحها - قد تشكل مدخلاً لمسار سلام شامل، لكن دون التخلي عن السيادة السورية أو المساس بحق سوريا الثابت في هضبة الجولان المحتلة وفق قرارات الشرعية الدولية.

إن ما يظهر من انزلاقات تحت شعارات (الوطنية) له دلالة لا تخفى على كلّ ذي عقل، ويتحمل مسؤولية وقوعه الجميع دون استثناء، كل من يستطيع إنكاره.

إن التنازلات المتكررة والمسارعة نحو التقارب و التطبيع قد تكررت كثيراً، وفي كل مرة ولأسباب غير مفهومة أبدا، و دواع ما أنزل الله بها من سلطان.

ابتداءً، فإن الانخراط في مشاريع الدولة الوطنية الضيقة وحدودها كان من الخطوات الأولى التي مهدت للقبول ببيع المقدسات والهرولة نحو الصلح مع يهود، وإن الفكر الوطني المجزّئ هو المحرك الأساسي لتفريغ الأمة من عناصر قوتها، وتمهيد الطريق للتنازل عن الثوابت والتطبيع مع القتلة المحتلين.

إنه لم يعد يخفى على أحد أن ما آلت إليه أوضاع الأمة كان سببه غياب الوعي على المؤامرات التي يحوكها لنا أعداؤنا، وغياب القيادة السياسية الواعية التي تمنع التفريط بالمقدسات، وتحفظ الأمة من الخنوع والاستسلام.

إن الأمة تمتلك كل أسباب القوة من مقدرات و إمكانيات، وهي موجودة من أجل الدفاع عن مقدساتها وليست للتفريط والمهادنة، ويظهر لنا جليا اليوم أن هذه القوة تحتاج لقيادة سياسية ترسم لها مسار عملها، وتحدد لها الهدف الصحيح، لتصل إلى غايتها، ومهما توفرت الإمكانيات فإنها لن تنفع إذا كان الذي يتحكم بها ويوجهها يفعل ذلك خدمة لأعداء الأمة واستجابة لما في داخله من وهن وتفريط بكل شيءمن أجل المحافظة على كرسيّ معوج سيزول بعد حين.

ولا ننسى أن سجل يهود حافل بالغدر ونقض العهود والمواثيق، وإن قراءة التاريخ بوعي وبصيرة تؤكد حقيقة لا تقبل الجدال وهي أن السمة البارزة في تاريخ يهود مع المسلمين و مع أنبياء الله من قبل هي الغدر والخيانة. فمنذ الدولة الإسلامية الأولى التي أقامها رسول الله ﷺ، احتضنتهم المدينة المنورة وعقد معهم ﷺ وثيقة المدينة التي ضمنت لهم حقوقهم وأمانهم، إلا أن طبعهم في نقض العهود سرعان ما غلب عليهم. فمن خيانة بني قينقاع واعتدائهم على حرمات المسلمين، إلى مؤامرة بني النضير لمحاولة اغتيال النبيﷺ، وصولاً إلى الخيانة الكبرى لبني قريظة في غزوة الأحزاب حين ظاهروا المشركين على المسلمين، كان الغدر دائماً سمتهم. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سجّل التاريخ غدرهم بحق أنبياء الله ورسله، قتلاً وتكذيباً وتحريفاً للكلم عن مواضعه كما قال عنهم الباري سبحانه.

لذلك لا بد من خوض الصراع معهم؛ صراع وجود لا صراع حدود. إن تاريخهم الذي ذكرناه سابقا ينعكس جلياً اليوم على الأرض المباركة، وبالأخص في قطاع غزة.

إن كيان المغضوب عليهم يثبت في كل يوم أنه لا يرعى في مؤمن إلّا ولا ذمة؛ فالدماء التي تسيل يومياً، وأشلاء الأطفال والنساء،والتهجير القسري والتدمير الممنهج لكل مقومات الحياة، كلها شواهد حية على طبيعة هذاالكيان الغاصب الوحشية. وقد أثبت ما يجري في غزة الطبيعة الإجرامية لهذا الكيان كما أثبتت عملية طوفان الأقصى أنه يمكن أن نقتلع هذا الكيان الغاصب من أرضنا.

وإذا كنا أمام هذه الحقائق فكيف يمكن لصاحب عقل أن يراهن على "اتفاقات أمنية" أو "سلام شامل" مع كيان قام أصلا على سفك الدماء؟!

إن المراهنة على الصلح مع المحتل هي مراهنةعلى سراب و تنكّر لكل الثوابت الشرعية وانقلاب عليها. فالخطر الشرعي والسياسي للهرولة نحو التطبيع عظيم جدا. وإن الدعوة للصلح أو مهادنة هؤلاء تحت ذريعة الواقعية السياسية أو تجنب الصدام تمثل خطراً شديداً وشراً على كافة الأصعدة:

1. الخطر الشرعي:لا يجوز التفريط في أرض المسلمين ومقدساتهم أو إقرار المحتلين على شبر واحد منها. فالأرض المغتصبة لا تصبح ملكاً للمغتصب بمرور الزمن، والصلح الذي يتضمن التنازل أو الاعتراف بشرعية القتلة المجرمين هو صلح باطل بطلاناً مطلقاً، لأنه يخالف الأحكام الشرعية القطعية التي تأمر بجهاد المحتل ودفع الصائل عن أرض الإسلام.

2. الخطر السياسي: لقد أثبتت التجربة التاريخية المعاصرة أن الركض وراء سراب الصلح مع يهود لا يجلب إلا المزيد منالتبعية والهوان، وأن المحتل لا يقيم وزناً للتفاهمات إلا بقدر ما تحققه له من أمن مجاني. وإن قبول شروطه تحت مسمى الاتفاقات الأمنية ليس إلا تمهيداً لإحكام سيطرته التي يسعى من خلالها للهيمنة على المنطقة كلها، خاصة بعدأن أفقدته غزة هيبته.

إن الواجب الشرعي اليوم يقتضي منع أي انحراف. وإن هذه الأمة لا يصلح أمرها إلا بقيادة سياسية مخلصة تحمل مشروع الإسلام العظيم، فتقود الأمة به، فكونوا كما أراد الله لكم أن تكونوا؛ عباداً له مخلصين، تبتغون رضاه، وتعملون بما أمر، وتنتهون عما نهى، لا تخشون في الله لومة لائم.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا
الأستاذ عبدو الدلي

عقيدة التوحيد وأثرها في حياة المسلمين

العقيدة تعني الجزم والقطع واليقين، وعقيدتنا الإسلامية تضيف إلى المعنى اللغوي معنا شرعيا تجعل من يعتنقها أكثر صلابة وأعظم كفاحاً في سبيلها بحيث يظهر أنه رجل من طراز معين. فعقيدة التوحيد، هي التي أنشأت العرب نشأة جديدة، وبثت فيهم روحاً أحالتهم خلقاً جديداً، حين اقتحمت على نفوسهم مناطق عقائدها، واتصلت بوجدانهم في صميمه.

فالعقيدة الإسلامية هي الإيمان الجازم بأن الله واحد أحد خلق الكون والإنسان والحياة وهو مدبر ما في الكون، وأن الحياة فانية، وأن الإنسان مصيره إلى الجنة أو إلى النار، وأن الرزق بيد الله وحده، وأن انتهاء الأجل بيد الله وحده، وأن القرآن من عند الله أرسله للبشرية كافة وقد جاء به سيدنا محمد بوحي من الله، فواقع هذه العقيدة هو مكمن سر قوة من يعتنقها، وهو سر اندفاع من يحمل العقيدة الإسلامية.

وقد تصور الصحابة هذا الواقع وأدركوه حق الإدراك فانطلقوا في صراعهم مع كفار قريش على أقوى ما يكون وتحملوا الجوع في سبيل ذلك، فقد أخرج الشيخان عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: (ولقد كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا طعام إلا ورق الحبلة وهذا السمر حتى أن كان أحدنا ليضع كما تضع الشاة ما له خلط).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي جالساً، فقلت: يا رسول الله، أراك تصلي جالساً فما أصابك؟ قال: الجوع يا أبا هريرة. فبكيت، فقال: (لا تبك يا أبا هريرة، فإن شدة الحساب يوم القيامة لا تصيب الجائع إذا احتسب في دار الدنيا). وورد عن الصحابة أنهم كانوا يأخذون الحجارة ويشدون بها على أخمص بطونهم ثم كان أحدهم يُشد بثوبه ليقيم صلبه، ولهذا فإن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (من أصبح آمناً في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما قد زويت له الدنيا) كان مفهوما عندهم وكان عقيدة عندهم في سبيل حمل عقيدتهم فانطلقوا يعشقون الموت في سبيل الله لا يسألون عن رزق ولا عن جوع في سبيل هذه العقيدة، واضعين قوله تعالى نصب عينهم: (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين) فصبروا على البلاء وأيقنوا أن الله حرمهم من بعض متاع الدنيا ليدخر لهم كل متاع الآخرة. فحملوا العقيدة للناس غير آبهين بعذاب البشر أو بالفقر وكان طبيعياً أن يقول خبيب بن عدي:

لا أبالي حين أُقتل مسلماً
على أي جنب كان في الله مصرعي

وكان هذا جواباً للكفار الذين هددوه بالقتل وفعلاً قتلوه فلقي الله راضياً مرضياً.

ومن مقتضيات العقيدة الصلابة والثبات عليها وما ينبثق عنها من أفكار وحملها بالطريق الكفاحي، فتحمّلوا أشد صنوف العذاب في سبيل هذا الاعتقاد، فقد أسلم الزبير وهو ابن ثمان سنين وكان عمه يعلقه في حصير ويدخله عليه بالنار وهو يقول ارجع، فيقول الزبير: لا أكفر أبداً. وقد تحدى عبدالله بن مسعود قريش في أنديتهم وتلا القرآن حول الكعبة في رابعة النهار وكفار قريش مجتمعون وناله من الأذى ما ناله ولم يبال واحتسب ذلك لله تعالى.

وهذه الصلابة تكشف سر هذه العقيدة وكيف حولت عبد الله بن مسعود الذي كانت تذرو الرياح ساقيه إلى رجل عظيم تكون قدماه عند الله أثبت من جبل أحد. وهذا تفسير بيّن لثورة صهيب وبلال وسلمان على أسيادهم. وهذا الدافع الوحيد الذي جعل ياسر والد عمار يرحب بالموت تحت عذاب كفار قريش، وجعل سمية أول شهيدة في الإسلام تحتسب الطعنة في قلبها وهي الطعنة التي ماتت فيها جعلتها تحتسبها هذا الأمر الجلل في سبيل الله، وهذا ما عالج به رسول الله صلى الله عليه وسلم نفوس أصحابه في مجابهة عذاب قريش حيث كان يمر على آل ياسر ويقول: (صبراً آل ياسر فإن موعدكم الجنة).

لذلك لم يكن عجيباً أن قدر العرب بعد إسلامهم على الفرس والروم، لأن بذرة التوحيد أحالتهم خلقاً جديداً، وليس بعجيب أن يقدر المسلمون اليوم على الأمريكان والإنجليز والفرنسيين والروس، إذا ما أحييت في نفوسهم بذرة التوحيد، وما جاء به القرآن من أفكارها، من مثل القدر، ومن مثل الرزق، ومن مثل الموت، فإن ذلك مع التوكل على الله، يحيل المسلمين خلقاً جديداً، وينشئهم نشأة جديدة، فيندفعون في الأرض كما اندفع أجدادهم من قبل، يحملون رسالة الإسلام، ينشرون بها الهدى بين الناس.

﴿ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

الدكتور الأسعد العجيلي

تتمة :"مسكن لكل تونسي.. من الكراء الى التمليك"
حقيقة أم خيال

آلية الكراء المملّك هل تحلّ أزمة السكن..؟

المقطوع به أن آلية الكراء المملّك لن تعالج الأزمة مع وجود من يعتبرها تمثل خطوة مهمة في اتجاه معالجة أزمة السكن، لكنها تبقى غير كافية بالنظر إلى حجم الإشكال القائم.

ذلك أن نحو ٣٠٪ من التونسيين لا يمتلكون مساكن، أن آلاف الوحدات السكنية التي تعتزم وزارة التجهيز إنجازها في إطار مشروع الكراء المملّك لن تكون كافية بمفردها لحل أزمة السكن في تونس.

أسباب عدم كفايتها لحل الأزمة بالكامل:

محدودية العرض: عدد المساكن المبرمجة (مثل 5 آلاف مسكن ضمن مخطط 2026-2030) يظل ضئيلاً مقارنة بحجم الطلب الفعلي.

تكلفة الأقساط: تتراوح الأقساط الشهرية بين 1200 و1600 دينار، مما يحصر الاستفادة في شريحة معينة (دخل يتراوح بين 3000 و3750 دينار) ويُقصي الفئات الأكثر هشاشة.

ارتفاع الأسعار: غلاء مواد البناء والعقارات يجعل تحقيق التوازن المالي للمشروع أمراً صعباً دون دعم حكومي مباشر

هل تأمين السكن من وظائف الدولة ؟

إنّ الأصل في الدّولة بما هي جهاز تنفيذي أن ترعى شؤون منظوريها وأن تتكفّل بحاجاتهم الأساسيّة الفرديّة (المأكل ـ الملبس ـ المسكن) والجماعيّة (التعليم ـ التطبيب ـ الأمن) وأن تؤمّن لهم الخدمات والمرافق العامّة ،وهو ديدن الدّولة الإسلاميّة ، فحاجة الإنسان إلى مسكن أمرٌ من الأمور الأساسية في حياته وهو من نعم الله عز وجل على الإنسان قال تعالى: [وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ] أي أن الله سبحانه قد جعل البيوت أيًّا كان نوعها سكنا يفيء إليه الناس ، ويشعرون فيه بالراحة ، ويأمنون على عوراتهم وحرماتهم ، فتسكن نفوسهم وتطمئن، لذا فقد قررت الشريعة الإسلامية حق المسكن لكل أفراد الدولة، فمنتحهم الحقّ في بناء المساكن وتملكها والإيواء فيها والاحتماء بها ، بل ألزم الدولة مسؤولية ضمان سكن لكل المحتاجين من أفرادها، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "كلكم راع ، وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالأمير الذي على الناس راعٍ عليهم وهو مسؤول عنهم ".

بقلم أ.محمد زروق

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
.M . I . P